

نبذة عن ركيزة الحوكمة – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية - تعز

تعريف وأساسيات الحوكمة

الحوكمة في القطاع الحكومي تشير إلى مجموعة من القوانين، السياسات، والمعايير التي تنظم الطريقة التي تُدار بها المؤسسات الحكومية. تهدف إلى تعزيز الكفاءة، ضمان الشفافية، ومكافحة الفساد من خلال إجراءات رقابية صارمة ومساءلة فعّالة للمسؤولين.

أهداف الحوكمة في القطاع الحكومي:

حماية المال العام وتحقيق الشفافية

الحوكمة تلعب دوراً حيوياً في حماية المال العام عبر تطبيق سياسات وإجراءات تضمن الاستخدام الأمثل للموارد. الشفافية تعزز من ثقة المواطنين في الإجراءات الحكومية من خلال توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات الحكومية بشكل واضح ومفتوح.

تعزيز الأداء والكفاءة

الحوكمة تساهم في تحسين الأداء الحكومي من خلال تنفيذ معايير عالية في الإدارة والتخطيط. تعزيز الكفاءة يشمل تطوير العمليات وتقليل الهدر، مما يساهم في تحسين تقديم الخدمات العامة.

لتقديم فهم أعمق لكيفية تأثير الحوكمة على حماية المال العام وتعزيز الأداء، يمكن استخدام جدول يقارن بين الوضع قبل وبعد تطبيق مبادئ الحوكمة:

المبدأ	قبل تطبيق الحوكمة	بعد تطبيق الحوكمة
الشفافية في الميزانية	محدودة	مفتوحة وواضحة
كفاءة استخدام الموارد	استخدام غير فعال للموارد	تحسين ملحوظ في استخدام الموارد
الفعالية في تقديم الخدمات	تأخيرات وعدم كفاءة	تحسين الجودة وسرعة الخدمات

من خلال هذا التحليل، يتضح كيف أن الحوكمة تساعد في تحويل القطاع الحكومي إلى بيئة أكثر شفافية، فعالية، ومسؤولية، مما ينعكس إيجاباً على الأداء العام ورضا المواطنين.

تحديات تطبيق الحوكمة في القطاع الحكومي

مواجهة الفساد وتداخل الصلاحيات

الفساد يمثل أحد أكبر التحديات في تطبيق الحوكمة الفعّالة. يرتبط تداخل الصلاحيات بصعوبات في تحديد المسؤوليات بوضوح، مما يخلق فرصاً للفساد وسوء استغلال الموارد. الحل يكمن في تبني نظم واضحة ومحددة للصلاحيات والمسؤوليات.

ضمان المساءلة والرقابة الفعّالة

المساءلة والرقابة الفعّالة هما الركيزتان الأساسيتان للحوكمة الناجحة. تطبيق هذه المبادئ يتطلب إنشاء هياكل وآليات تضمن الشفافية وتوفير الوسائل اللازمة للمتابعة والتقييم المستمر للأداء.

لتوضيح تحديات الحوكمة، يمكن استخدام جدول يبين العلاقة بين التحديات والاستراتيجيات المقترحة للتغلب عليها:

التحدي	الاستراتيجيات المقترحة
مواجهة الفساد	تبني نظم واضحة للصلاحيات، تعزيز الشفافية
تداخل الصلاحيات	وضع تعريفات محددة للمسؤوليات، تفعيل الرقابة الداخلية
المساءلة والرقابة الفعّالة	إنشاء هياكل رقابية مستقلة، تدريب وتطوير الكوادر البشرية

من خلال هذا التحليل، يمكن للمعنيين بتطبيق الحوكمة في القطاع الحكومي يتبنوا نهجاً منظماً ومدروساً يساعد على التغلب على التحديات الرئيسية ويضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة.

نبذة تعريفية عن المحافظة:



مقدمة:

الموقع:

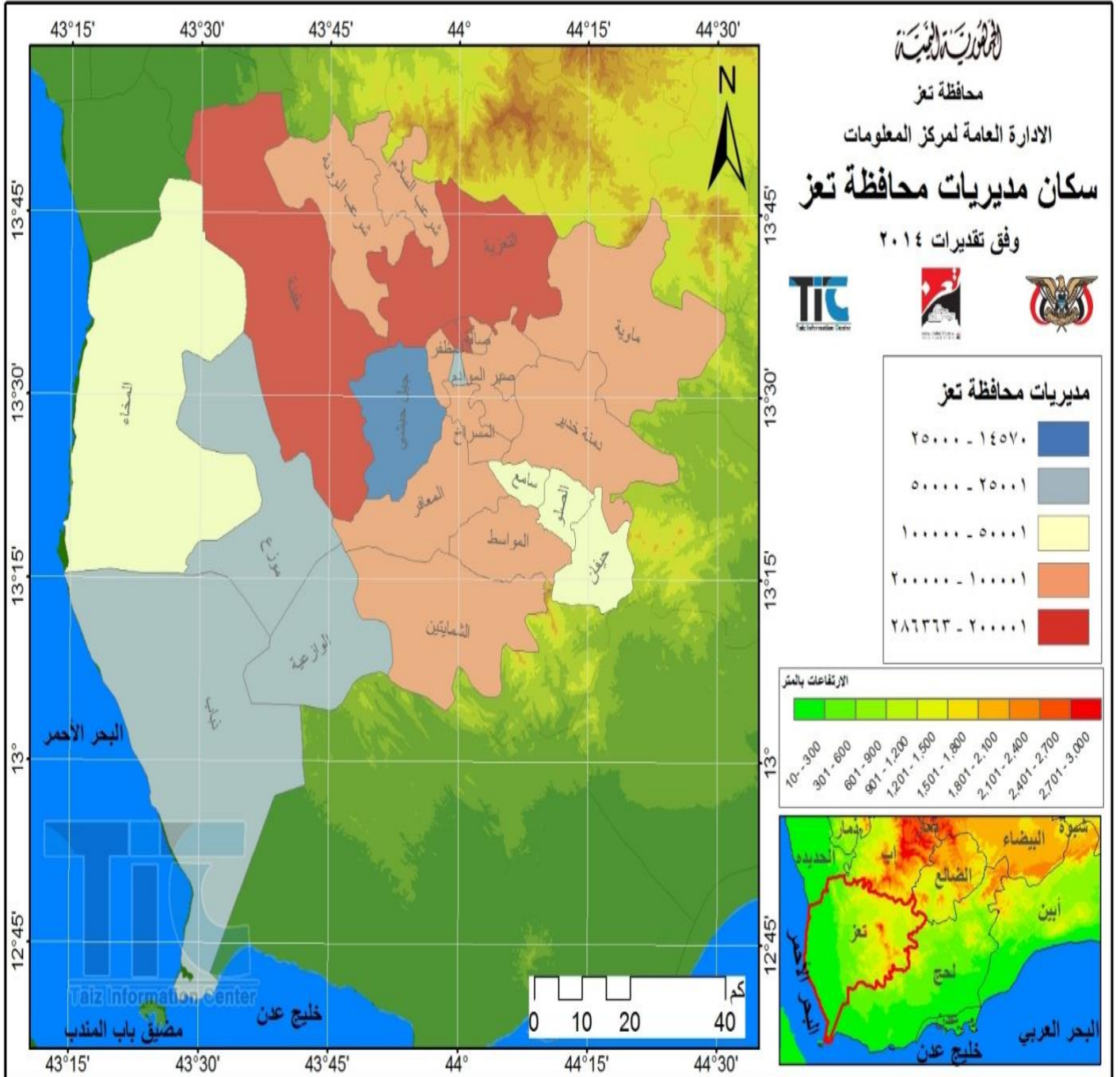
تقع محافظة تعز في الجزء الجنوبي الغربي للجمهورية اليمنية بين خطي العرض (14_12) شمال خط الاستواء، وبين خطي الطول (43° _45) شرق جرينتش، وتبعد عن العاصمة صنعاء حوالي (256) كيلو متراً. وتحيط بها أربع محافظات (لحج_ الضالع_ إِب_ الحديدة)، وتتصل بمحافظتي إِب والحديدة من الشمال، وأجزاء من محافظات لحج والضالع وإِب من الشرق، محافظة لحج من الجنوب وتطل على البحر الأحمر من جهة الغرب.

المساحة:

تبلغ مساحة المحافظة حوالي (10,009) كيلو متر مربع، تتوزع على ثلاثة وعشرين مديرية، أكبرها مساحة مديرية المخا، إذ تبلغ مساحتها (1,617) كم²، وصغرها مساحة مديرية مشرعة وحنان، ومساحتها (14) كم²، وذلك بحسب التقسيم الإداري لعام 2004م.

السكان والنمو السكاني:

تأتي المحافظة في المرتبة الأولى من حيث عدد السكان وفقاً لنتائج التعداد السكاني لعام 2004م، إذ بلغ عدد السكان (2,393,425) نسمة، منهم (1,150,268) نكوراً، و(1,243,157) إنثاءً، وينمو السكان بمعدل (2.47%) سنوياً؛ وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2004م، إذ يشكل سكانها ما نسبته (12.16%) من إجمالي سكان الجمهورية، في حين يقدر عدد السكان في العام 2024م (4,222,241) نسمة، منهم (2,031,807) نكوراً، و(2,069,769).



ويتوزع السكان والمسكن وعدد الأسر على مستوى المديريات على النحو الآتي:

جدول رقم (1) يوضح الإسقاطات السكانية لمديريات محافظة تعز 2022_2024م المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، فرع تعز، 2024م.

الإسقاطات السكانية لمديريات محافظة تعز للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٣-٢٠٢٤ م												
الإسقاط السكاني للعام ٢٠٢٤ م			الإسقاط السكاني للعام ٢٠٢٣ م			الإسقاط السكاني للعام ٢٠٢٢ م						
رمز المحافظة	المحافظة	م	العديرية	عدد المسكن	عدد الاسر	الذكور	الإجمالي	الذكور	الإجمالي	الذكور	الإجمالي	الذكور
15	تعز	1	ماويه	21794	20448	104,318	213,334	107,239	219,307	112,068	225,448	110,242
15	تعز	2	شرب السلام	18307	16557	86,032	180,534	88,441	185,589	97,148	190,786	90,917
15	تعز	3	شرب الرونه	23584	21734	112,573	241,093	115,725	247,843	132,118	254,783	118,965
15	تعز	4	مقبنه	32130	28965	144,652	307,354	148,703	315,960	167,257	324,807	152,866
15	تعز	5	المضاء	10838	10477	52,682	102,702	54,157	105,578	51,421	108,534	55,673
15	تعز	6	باب المنذب	3191	3050	15,434	29,781	15,866	30,615	14,749	31,472	16,310
15	تعز	7	موزع	6116	5800	28,949	57,629	29,760	59,242	29,483	60,901	30,593
15	تعز	8	جبل حيشي	18630	18036	91,027	196,981	93,575	202,496	108,921	208,166	96,195
15	تعز	9	مشرع وحذقان	3898	3700	19,189	40,350	19,726	41,480	21,754	42,642	20,278
15	تعز	10	صير الموالم	16358	16019	86,496	183,249	89,004	188,563	99,559	194,031	91,585
15	تعز	11	المسراخ	14140	14227	78,700	164,818	80,904	169,432	88,529	174,177	83,169
15	تعز	12	خدير	18415	17182	90,757	188,468	93,389	193,934	100,545	199,558	96,097
15	تعز	13	الصلو	7851	8005	34,795	81,924	35,770	84,218	48,448	86,576	36,771
15	تعز	14	الشماليين	28970	25587	110,485	250,687	113,579	257,706	144,128	264,922	116,759
15	تعز	15	الواز عيه	4669	4431	21,267	44,043	21,862	45,276	23,414	46,544	22,474
15	تعز	16	حيفان	13660	12151	53,678	123,773	55,181	127,239	72,058	130,802	56,726
15	تعز	17	المظفر	28173	25666	164,286	308,367	169,707	318,543	148,836	329,055	175,308
15	تعز	18	القاهرة	25338	22967	132,236	253,028	136,335	260,872	124,537	268,959	140,562
15	تعز	19	صاله	24196	22670	131,861	254,269	135,817	261,897	126,080	269,754	139,891
15	تعز	20	التعزية	31956	29935	163,733	325,790	168,317	334,912	166,595	344,289	173,030
15	تعز	21	المعافر	17856	16858	82,777	182,359	85,095	187,465	102,370	192,714	87,477
15	تعز	22	المواسط	17449	17334	83,060	190,469	85,385	195,802	110,417	201,284	87,776
15	تعز	23	سامع	5385	5928	30,412	68,167	31,264	70,075	38,812	72,038	32,139
			الإجمالي العام	392904	367727	1,919,399	3,989,168	1,974,801	4,104,046	2,129,245	4,222,241	2,031,807

المصدر: الإسقاطات السكانية للفترة ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤

يبلغ عدد المديريات المحررة الخاضعة لسلطة الحكومة الشرعية (16) مديرية من إجمالي المديريات البالغة (23) مديرية، إذ تشكل 62% من المساحة الإجمالية للمحافظة، وتُعد محافظة تعز أكثر المحافظات اليمنية تأثرًا بالحرب التي تشهدها اليمن منذ العام 2015م وحتى الآن، وتعاني المحافظة من حصار خانق من جميع الاتجاهات، وكان للحرب وتداعياتها آثار كارثية على المحافظة، إذ تُعد المحافظة الأولى من ناحية عدد القتلى والجرحى من المدنيين، ونزح العديد من سكانها إلى مناطق أخرى تاركين منازلهم بسبب وقوعها في مناطق النزاع، ودفعت الحرب السكان إلى الهجرة خارج المحافظة على وجه الخصوص، وخارج البلاد بوجه عام، لا سيما هجرة العقول العلمية التي تتمتع بها المحافظة عن سائر المحافظات الأخرى، وتدهور الأوضاع الإنسانية، وأدت الحرب إلى حدوث تدمير كلي أو جزئي في منازل المواطنين وممتلكاتهم وفي المنشآت العامة، وتسببت بأضرار على نطاق واسع في البنية التحتية الأساسية والخدمة الأساسية، إذ انهارت معها مؤسسات الدولة في المحافظة، الأمر الذي أدى إلى توقف بعض الخدمات الأساسية والعامة، كما نتج عن الحرب والحصار آثار وتداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة تراجعت معها مؤشرات التنمية البشرية، وواجه سكان المحافظة خلال سنوات الحرب العشر عواقب وخيمة انقلبت فيها حياة الملايين منهم رأسًا على عقب.

الإطار المؤسسي:
التقسيم الإداري للمحافظة:

قسمت محافظة تعز إلى (23) مديرية، وعدد (233) عزلة، (317) حارة، (1,990) قرية، وعدد (15,187) محلة، وفقًا لإحصائية التعداد السكاني للعام 2004م. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (2) يوضح التقسيم الإداري لمحافظة تعز وفقًا لإحصائية التعداد السكاني للعام 2004م.

م	المديرية	العزل	مركز مديريات	مدن ثانوية	عدد حارات	عدد القرى	عدد المحلات	عدد الجزر
---	----------	-------	--------------	------------	-----------	-----------	-------------	-----------

-	-	-	50	-	-	-	القاهرة	1
-	-	-	69	-	-	-	المظفر	2
-	-	-	63	-	-	-	صالة	3
-	588	155	-	-	-	20	التعزية	4
-	845	86	-	-	-	14	صبر الموادم	5
-	79	19	-	-	-	02	مشرعة وحدثان	6
-	501	104	02	-	01	12	المسراخ	7
-	1,021	106	08	-	01	13	جبل حبشي	8
-	1,575	115	-	-	-	07	المواسط	9
-	1,031	92	01	-	01	07	المعافر	10
-	1,322	350	10	-	01	33	الشمائيتين	11
-	178	15	14	-	01	04	موزع	12
01	243	38	-	-	-	05	الوازعية	13
01	206	29	12	-	01	04	المخاء	14
-	46	17	04	-	01	01	ذوياب	15
-	1,444	210	05	-	01	29	مقينة	16
-	1,326	121	08	-	01	21	شرع الرونة	17
-	930	126	03	-	01	18	شرع السلام	18
-	1,095	87	39	01	01	03	خدير	19
-	424	35	-	-	-	01	سامع	20
-	500	68	-	-	-	11	الصلو	21
-	965	84	19	-	01	05	حيفان	22
-	868	133	10	-	01	23	ماوية	23
2	15187	1990	317	1	13	233	الاجمالي	

شكلت الاضرار الناتجة عن الحرب في محافظة تعز عجز لأجهزة الدولة وعدم قدرتها على

مجابة متطلبات المجتمع التي يمكن ان نلخصها في التالي:

1- بلغت الاضرار الناجمة عن الحرب والحصار في الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة في المحافظة 514 مليون دولار امريكي توزعت بنسب متفاوتة على القطاعات المختلفة احتل قطاع الاتصالات الترتيب الأول بوصفه أكثر القطاعات تعرضاً لأضرار الدمار الجزئي او الكلي وبنسبة 26% يليه قطاع الأمن والعدلة والتعليم بنسبة 16% لكل قطاع منها ثم قطاع النقل بنسبة 9% وتتمثل نسبة الأضرار في القطاعات الثلاثة السابقة ما نسبته 67% من اجمالي قيمة الاضرار في جميع القطاعات¹ ويبين الجول

تفاصيل الاضرار لهذه القطاعات.

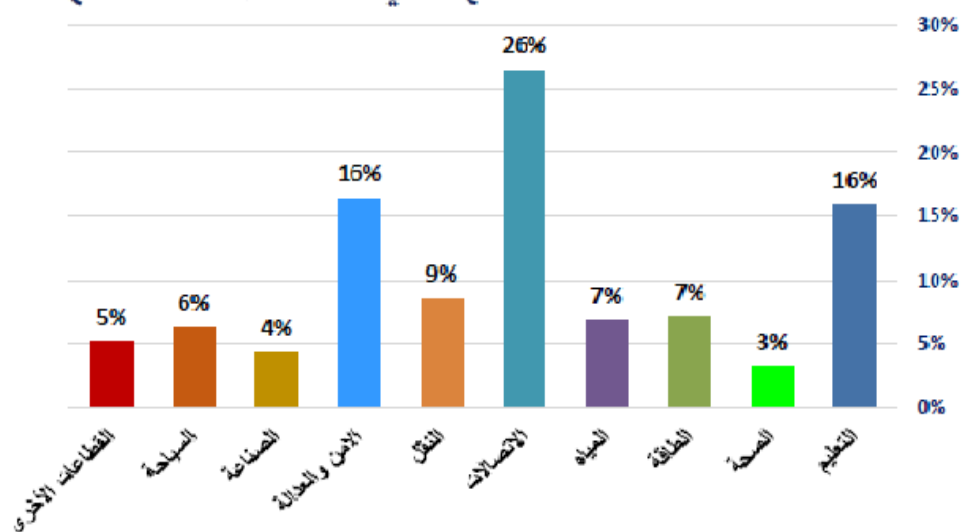
جدول رقم (8) يبين قيمة الأضرار في الوحدات الادارية والاقتصادية للدولة 2015-2020 حسب القطاع²

¹ المصدر الجهاز المركزي للإحصاء مكتب نعز، اثار الحرب والحصار على محافظة تعز، دراسة تقييمية 2015-2020، الاصدار 2021، ص 97.

² المصدر الجهاز المركزي للإحصاء مكتب نعز، اثار الحرب والحصار على محافظة تعز، دراسة تقييمية 2015-2020، الاصدار 2021، ص 52.

ترتيب القطاع	قيمة الضرر بالدولار		قيمة الضرر بالريال		القطاع	م
	%	عدد	%	عدد		
3	15.8%	81,262,135	30.2%	54,498,936,236	التعليم	1
9	3.2%	16,311,030	2.7%	4,925,601,241	الصحة	2
5	7.1%	36,767,473	7.3%	13,074,502,012	الطاقة	3
6	6.8%	35,041,723	4.9%	8,782,533,494	المياه	4
15	0.5%	2,581,754	0.5%	955,283,982	التجارة	5
1	26.4%	135,895,754	18.9%	34,032,741,124	الاتصالات	6
4	8.5%	43,853,020	6.1%	10,963,434,000	النقل	7
2	16.3%	83,865,010	11.5%	20,778,613,513	الأمن والعدالة (الحمائية الاجتماعية)	8
8	4.3%	22,364,606	4.8%	8,633,726,313	الصناعة	9
7	6.3%	32,547,998	7.9%	14,247,588,500	السياحة	10
17	0.3%	1,672,471	0.3%	553,486,850	الثروة السمكية	12
10	1.1%	5,666,292	1.1%	1,987,405,015	البيئة	13
16	0.4%	1,829,146	0.5%	989,807,400	البناء والتشييد	14
18	0.1%	508,242	0.1%	166,718,500	القوى العاملة	15
11	0.7%	3,754,987	0.5%	946,778,149	الإعلام والثقافة	16
13	0.7%	3,645,478	1.3%	2,379,420,000	الشباب والرياضة	17
12	0.7%	3,696,831	0.6%	994,137,719	المالية والبنوك	18
14	0.7%	3,345,771	0.7%	1,305,713,032	الإدارة العامة	19
	100.0%	514,609,721	100.0%	180,216,427,080	الإجمالي	

شكل (1-3) يبين التوزيع النسبي لقيمة الأضرار بحسب القطاع



2- بلغت قيمة الخسائر التي منيت بها الوحدات الإدارية والاقتصادية لمؤسسات الدولة من مختلف القطاعات مبلغ 2.1 مليار دولار أمريكي تقريباً احتل قطاع المال والبنوك الترتيب الأول بين القطاعات من حيث الخسارة التي مني بها هذا القطاع وبنسبة 40% يليه قطاع الصناعة بنسبة 14% ثم قطاع الطاقة بنسبة 12% وقد مثلت الخسائر في القطاعات الثلاثة السابقة ما نسبته 66% من إجمالي قيمة الخسائر التي منيت بها القطاعات، فيما توزعت بقية نسبة الخسائر 34% على بقية القطاعات بنسب متفاوتة³ ويبين الجدول توزيع الخسائر على القطاعات⁴.

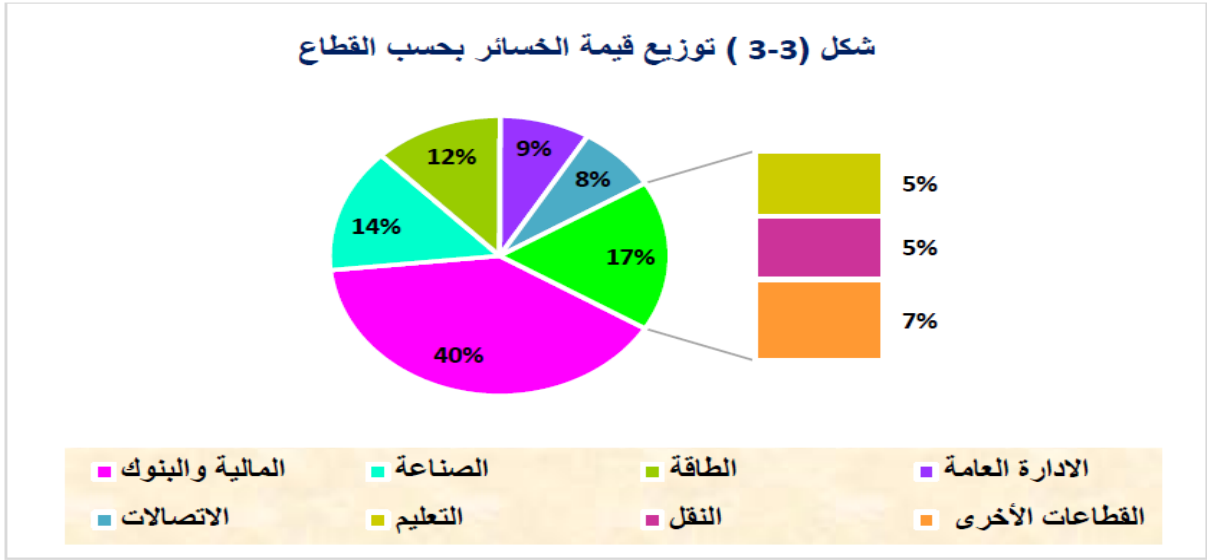
جدول رقم (3-3) يبين توزيع قيمة خسائر الوحدات الإدارية والاقتصادية خلال الفترة 2015 - 2020م بحسب القطاع

الترتيب	قيمة الخسارة بالدولار		قيمة الخسارة بالريال		القطاع	م
	%	عدد	%	عدد		
6	5.4%	113,292,868	5.6%	51,342,145,581	التعليم	1
10	1.0%	21,887,977	1.0%	9,402,909,660	الصحة	2
3	12.3%	258,142,970	13.7%	124,523,994,158	الطاقة	3
9	1.2%	24,805,615	1.2%	10,832,462,034	المياه	4
13	0.2%	4,430,723	0.1%	1,195,137,312	التجارة	5
5	7.7%	160,823,010	4.5%	40,981,384,552	الاتصالات	6
7	5.3%	110,875,649	6.0%	54,915,561,218	النقل	7
8	2.9%	61,008,719	5.0%	45,748,099,546	الأمن والعدالة (الحماية الاجتماعية)	8
2	14.4%	302,511,053	11.3%	102,527,905,000	الصناعة	9
17	0.024%	500,664	0.0%	218,262,070	السياحة	10
16	0.050%	1,046,657	0.1%	1,046,657,000	الثروة السمكية	11
11	0.8%	16,604,015	0.5%	4,176,509,652	البيئة	12
12	0.3%	5,965,350	0.3%	2,945,750,525	البناء والتشييد	13
15	0.1%	1,259,947	0.1%	530,509,182	القوى العاملة	14
18	0.019%	400,977	0.0%	162,120,000	الإعلام والثقافة	15
14	0.2%	3,638,280	0.3%	2,728,710,000	الشباب والرياضة	16
1	39.7%	833,023,524	42.6%	387,574,075,211	المالية والبنوك	17
4	8.6%	180,434,696	7.6%	68,933,098,315	الإدارة العامة	18
	100.0%	2,100,652,695	100.0%	909,785,291,016	الإجمالي	

³ المصدر الجهاز المركزي للإحصاء مكتب نعر، آثار الحرب والحصار على محافظة تعز، دراسة تقييمية 2015-2020، الإصدار 2021، ص 97.

⁴ المصدر الجهاز المركزي للإحصاء مكتب نعر، آثار الحرب والحصار على محافظة تعز، دراسة تقييمية 2015-2020، الإصدار 2021، ص 56.

شكل (3-3) توزيع قيمة الخسائر بحسب القطاع



3- بلغت الخسائر البشرية للوحدات الإدارية والاقتصادية في مؤسسات الدولة بالمحافظة عدد 12262 موظفاً وعاملاً تمثلت ابرز هذه الخسائر في نزوح الموظفين والعاملين في هذه الوحدات إلى مناطق أخرى في المحافظة أو إلى محافظات يمنية أخرى بنسبة 81% وجاءت حالات الوفاة بنسبة 13%، وقد تركزت معظم الخسائر معظم الخسائر البشرية في قطاع التعليم يليه قطاع البيئة⁵ وتبين الجداول (ـ) الاضرار البشرية⁶.

⁵ المصدر الجهاز المركزي للإحصاء مكتب نعر، اثار الحرب والحصار على محافظة نعر، دراسة تقييمية 2015-2020، الاصدار 2021، ص 98.

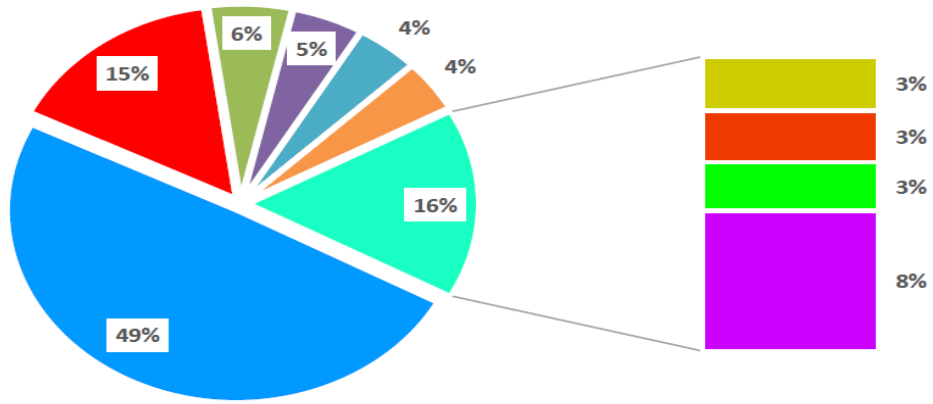
⁶ المصدر الجهاز المركزي للإحصاء مكتب نعر، اثار الحرب والحصار على محافظة نعر، دراسة تقييمية 2015-2020، الاصدار 2021، ص 59-62.

الترتيب	نسبة %	الإجمالي	اسم القطاع	
1	49.4%	6,058	التعليم	1
7	2.9%	358	الصحة	2
6	4.2%	521	الطاقة	3
15	0.5%	62	المياه	4
12	1.2%	143	التجارة	5
14	0.5%	66	الاتصالات	6
11	1.8%	224	النقل	7
10	1.9%	231	الأمن والعدالة (الحماية الاجتماعية)	8
8	2.8%	345	الصناعة	9
16	0.4%	49	السياحة	10
17	0.3%	33	الثروة السمكية	11
2	15.4%	1,889	البيئة	12
5	4.3%	531	البناء والتشييد	13
9	2.6%	320	القوى العاملة	14
13	0.8%	95	الإعلام والثقافة	15
18	0.2%	28	الشباب والرياضة	16
4	4.9%	602	المالية والبنوك	17
3	5.8%	707	الإدارة العامة	18
	100.0%	12,262	الإجمالي	

جدول رقم (6-3) يوضح التوزيع العددي والنسبي للخسائر البشرية بحسب نوعية الخسارة والقطاع

نوعية الخسارة	وفاة بسبب الحصار	نزوح	إعاقة	هجرة داخلية	هجرة خارجية	الانتقال إلى عمل آخر	الإجمالي
العدد	1,636	9,877	148	298	289	14	12,262
النسبة	13,3	80,54	1,2	2,43	2,35	0,12	100

شكل (6-3) التوزيع النسبي للخسائر البشرية بحسب القطاع



- | | | | | |
|-----------|----------|------------------|-------------------|-------------------|
| ■ التعليم | ■ البيئة | ■ الادارة العامة | ■ المالية والبنوك | ■ البناء والتشييد |
| ■ الطاقة | ■ الصحة | ■ الصناعة | ■ القوى العاملة | ■ القطاعات الأخرى |

م	القطاع	وفاة بسبب الحصار		نزوح		إعاقة		هجرة داخلية		هجرة خارجية		الانتقال إلى عمل آخر		الإجمالي		الترتيب
		%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%	ع	
1	التعليم	54.0	883	47.8	4,725	13.5	20	52.7	157	92.7	268	35.7	5	49.4	6,058	1
2	الصحة	0.2	3	3.6	352	1.4	2	0.3	1	2.9	358	7
3	الطاقة	12.7	207	4.2	521	6
4	المياه	1.3	21	0.4	41	0.5	62	15
5	التجارة	0.7	11	1.3	132	1.2	143	12
6	الاتصالات	0.4	7	0.6	57	0.7	1	0.3	1	0.5	66	14
7	النقل	2.4	40	1.2	118	.	.	20.5	61	1.7	5	.	.	1.8	224	11
8	الأمن والعدالة	9.6	157	0.7	70	0.7	1	.	.	1.0	3	.	.	1.9	231	10
9	الصناعة	2.1	35	3.1	306	1.4	4	.	.	2.8	345	8
10	السياحة	0.7	12	0.4	36	0.7	1	0.4	49	16
12	الثروة السمكية	.	.	0.3	33	0.3	33	17
13	البيئة	.	.	18.8	1,860	19.6	29	15.4	1,889	2
14	البناء والتشييد	5.1	83	4.5	448	4.3	531	5
15	القوانين العاملة	1.5	25	2.5	251	29.1	43	.	.	0.3	1	.	.	2.6	320	9
16	الإعلام والثقافة	0.1	2	0.9	93	0.8	95	13
17	الشباب والرياضة	0.3	5	0.2	23	0.2	28	18
18	المالية والبنوك	1.8	29	4.9	486	4.7	7	22.1	66	2.4	7	50.0	7	4.9	602	4
19	الإدارة العامة	7.1	116	5.4	532	29.7	44	4.0	12	0.3	1	14.3	2	5.8	707	3
	الإجمالي	100.0	1,636	100.0	9,877	100.0	148	100.0	298	100.0	289	100.0	14	100.0	12,262	

يتضح من الجداول والاشكال اعلاه مقدار التحدي التي تعانيه السلطة المحلية في مواجهة الآثار الكارثية للحرب، كونها تعاني من عجز في الموارد نظرًا لوقوع اغلبية إيراداتها تحت سيطرة الميليشيات الحوثية، كما ان ضعف الدعم المركز شكل هو الاخر تحديًا مما اضطر المحافظة إلى وضع خطط تنموية واقتصادية تتناسب م ع ظروف المحافظة معتمدًا على مواردها الذاتية الضعيفة ودعم المانحين.

كان لمكتب التخطيط دور بارز في اعادة هذه اغلب المنظمات إلى المحافظة ووصل

بأن جعل المحافظة نموذجًا نحو التحول التنموي،

هذا النموذج واجه صعوبات منها:

1- تداخل في الاختصاصات وعدم الالتزام بمبدأ توحيد النافذة الواحدة للإشراف والتنسيق لادارة المنح

(مكتب التخطيط).مع الشركاء

- 2- قيام المديریات والمنظمات الاهلية بالتعاقد والتنفيذ للمشاريع دون علم مكتب التخطيط.
- 3- تنفيذ مشاريع ليست ذات اولوية وليست مدرجة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 4- عدم تمكين السلطة المحلية من صلاحياتها واستحواد المركز لها بالرغم من النص القانوني لصالح المحليات كما ان بعض الوعية الايرادية التي تحصل مركزيا هي في الاساس ذات طبيعة محلية.
- 5- ضعف الدعم المركزي للمحافظة ادي إلى ضعف تنفيذ بعض المشاريع.
- 6- قيام المركز بإبرام عقود تنفيذ مشاريع دون العودة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة ولا لمكتب التخطيط وبالتالي يؤدي الى ضعف المشروع او عدم الانتفاع به نظرا لعدم اولوية تنفيذه.
- 7- اقتصار المشاريع على سبل العيش وليس التمكين والتنمية المستدامة.
- 8- ضعف البرامج التدريبية لمسؤولي الحوكمة على أفضل الممارسات الدولية في الحوكمة، مبادئ الشفافية والمساءلة، إدارة المخاطر، والقيادة الأخلاقية. او القيام بتكرار التدريب من منظمات مختلفة ولنفس الغرض.
- 9- ضعف البنية التحتية للمؤسسات الحكومية الناتجة عن الدمار الذي لحق بالمدينة بسبب الحرب.

المعالجات لمواجهة التحديات والصعوبات بالإجراءات التالية:

- 1- ايجاد منصة واحدة لجميع مكاتب السلطة المحلية تندرج ضمنها الاحتياجات من المشاريع وواضع المقترحات والحلول لتنفيذها.
- 2- وسيع صلاحيات السلطة المحلية المخولة لها بالقانون.
- 3- الربط الشبكي (اتمة) للموارد لتسهيل عملية التحصيل ومحاربة التلاعب بالايادات.
- 4- تعميق الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص ومكاتب السلطة المحلية لاعادة البنية التحتية لمكاتب السلطة المحلية.
- 5- توفر العديد من الدورات التدريبية لمسؤولي الحوكمة تتراوح بين التدريب على أفضل الممارسات الدولية في الحوكمة، مبادئ الشفافية والمساءلة، إدارة المخاطر، والقيادة

الأخلاقية. يمكن للمؤسسات الحكومية والأكاديميات المهنية والمنظمات الدولية توفير هذه البرامج التدريبية، عبر ايجاد قناة تدريبية وحدة.

6- ادخال التكنولوجيا التي لها تأثير كبير على تطوير الحوكمة في القطاع الحكومي من خلال تمكين الشفافية والفعالية في الإدارة. الأنظمة الرقمية والبيانات الكبيرة التي تساعد في تحليل الأداء واتخاذ القرارات بناءً على بيانات دقيقة. كما تسهل على المواطنين الوصول إلى المعلومات والمشاركة بشكل أكثر فعالية في الشؤون الحكومية والاجتماعية والرقابة على فاعلية المشاريع وتنفيذها.